

ان نكح بالاذن بيع القيد  
كذلك لا يباح مسرعة  
وان تزوج عبدا من امينة  
لولا عند السيد فالهجر معه  
واجارة لوامر بالرجعي  
وبالشكاح اذنه يثبت ظم  
بخلاف توكيل به وصفا  
وصارته المرأة مثال الغرما  
وكان ما زاد كدين الصحت  
ان يحجز المكاتبة عن الازد  
ما وجبت على من تزوج الامه  
ان يملكها ولا يملكها  
وحيث ان ترجع لكن سقطت  
وبها قد جاز للمولى السقط  
والجبر للمولى على النكاح  
ان قبل وطئ قبل المولى الامه  
والاذن بالغرل لمولى الامه  
ويثبت الخسار للمعتقة  
ما وقف على القضاء واقصرت  
ان نكح العبد بعين اذنه  
كالامه والخييار ان يفسد  
قبلة لو طئ في المهر كذا  
ان وطئ قنة الابن فادعى  
وصارته الجارية امة وقد  
غيره فيمنها الا لولا كذا

المهر والتفقه ويحسب  
وكما قلنا قد كثر في  
لامهر ان تسلمت من تبعته  
يدوز كما سئل في الامتعة  
لا مطلقا التزكية والترذع  
فاسد والجائز المستحل  
نكاح ما دون بعين صلحا  
في مهر مثلها على ما قسمنا  
مغر من تزوج بالضرر ولا  
فمنكاح امة مولى فسد  
تؤكده لهما ولو التزمت  
الابها ويطا ان امكنا  
بنيو الاستخارم الا ان خربت  
وان اباه زوجها وما حظ  
امة وعنده يا صاح  
مكلفا اسقط مهر اعلمه  
والاذن لله وطوية في الحره  
وتعذر بالجهل المستليل  
على مجلس ومساوية الاعين  
فعتق نفذ بوجوب بين  
من بعد عتق كافترا ان يخذ  
وجده الامه الجسده  
ما ولدته ثبت وسمعا  
ان العلوف في المالك استند  
والعترا ان مالها منفردا  
وعندنا

وعندنا الجذر الصحيح كما ابر  
كالجوز والافز والجنون  
لو زوجت من اللاب فاستولا  
ويجوز المهر في القيسه  
ان ادعها ما ولدته الجارية  
ما ثبت نسبه الابان  
قالت لمولى زوجها اعقبه  
ويصح العتق عن الكفارة  
ما قصد بترك ذكر الالف

**باب نكاح الرقة والكفر**

كل نكاح صحيح في الاسلام  
وجاز في حقهم ما قد فسد  
وكل ما حرّم للمسلم  
اسلم من تزوج في العدة  
وقرنا القاضى نكاح المحرم  
وان يرفع واحد ما فرقنا  
كما اذا احلها وقد بقي  
او زوج الذميه في العدة  
واحد الزميين في الجوس ان  
لوا سلمت ونزحها ما اسلمنا  
ولم تبين في ذر حره ان وقع  
وان صغيرا ما قلا مبرزا  
وعرض على ارب المجنون  
تفريقه الطلاق في الاباء  
ولباء احد الأبوين

ان تزول المولى بسبب  
والرق باستصحاب المتين  
لم تصرا ثم ولد فيما بدا  
والولد حر من الكريمة  
ان وجد او جده كالعارية  
نصفه المولى او المالك الحسن  
عني بالرف بسبب ان حققه  
ان تنوع المولى بالسرارة  
وبه المولى للمعتقة فاعتبر

صح من الفرة الظاهر  
شرطا او كان عندهم قد اعتقد  
كحارم من غير انشا اذا نقل  
من كافر اقره معتقة  
ان طابا الحكم فرب مسلم  
الا اذا اطلقها واستغرقا  
معها بالاعتقاد وليس يثنى  
من مسلم او موقع الثلاثه  
يسلم على الاخر بعد خرافطين  
تزوج فراض بالابا وحاشما  
من قبله حيض وشهوة يبيع  
ويجوز بالاستطال من  
الاسلام من غير انتظار الحين  
الا كوايت بيد وبلا خفاء  
ويجوز طلاق ذي الجنون